التاريخ/ ٢٧ يوليو ٢٠٢٥

السيد/ رضوان نويصر

الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان في السودان

المفوضية السامية لحقوق الإنسان - الأمم المتحدة

جنيف، سويسرا

سعادة الخبير المحترم،

الموضوع: انتهاكات منهجية للحق في الوثائق الثبوتية وحرية التنقل في السودان

يتشرف تحالف المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان بتوجيه هذا الخطاب إلى سعادتكم، بغرض إحاطتكم علماً بالانتهاكات الجسيمة والممنهجة للحق في الوثائق الثبوتية وحرية التنقل التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية ذات الصلة.

أولاً: أوجه الانتهاكات الرئيسية

١ **.التمييز في إصدار الوثائق الثبوتية**

تشير الوقائع الموثقة إلى وجود سياسة ممنهجة للتمييز ضد فئات محددة تشمل:

- النشطاء السياسيين وقادة المجتمع المدني ودعاة السلام
- الشباب المشاركين في العمل العام
- أفراد من مجتمعات معينة بناءً على انتماءاتهم الإثنية أو الجغرافية

حالات نموذجية:

- تعطيل متعمد لطلبات الحصول على الوثائق الرسمية دون سند قانوني
- تطبيق معايير غير واضحة في منح جوازات السفر

٢ **.انتهاكات حقوق النازحين واللاجئين**

تواجه الفئات الأكثر ضعفاً تحديات جسيمة في الحصول على الوثائق الثبوتية:

- ثلاثة ملايين نازح داخلياً و مليوني لاجئ في دول الجوار (مصر، تشاد، أوغندا، كينيا..الخ)
- تدمير مراكز التسجيل المدني في ولايات دارفور (نيالا، الفاشر، الجنينة، زالنجي، الضعين) وأجزاء من ولايات كردفان

٣ **.تقييد حرية التنقل**

- انتشار نقاط تفتيش غير قانونية تمارس التمييز العرقي والمناطقي
- مصادرة وثائق السفر بشكل تعسفي
- منع النشطاء من السفر دون مبرر قانوني

ثانياً: الانتهاكات القانونية

تتناقض هذه الممارسات مع:

- الدستور السوداني: المادة ٣٢ (الحق في الوثائق)، المادة ٤٤ (حرية التنقل)
- المواثيق الدولية:
  المادة ١٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
  المادة ٥ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان

ثالثاً: الآثار المترتبة

١. الآثار الإنسانية:

- حرمان المواطنين من الحق في العلاج الطبي والتعليم والسفر
- تعريض الأفراد لخطر انعدام الجنسية

٢. الآثار السياسية:

- تأجيج النزاعات وتعميق التهميش في مناطق دارفور وجبال النوبة
- تقويض عملية الانتقال الديمقراطي

رابعاً: التوصيات

نلتمس من سعادتكم التكرم بما يلي:

١. حث الحكومة السودانية على:

- إصلاح نظام التوثيق المدني
- إعادة فتح مكاتب السجل المدني في المناطق المتضررة
- ضمان حيادية إجراءات منح الوثائق

٢. مطالبة المجتمع الدولي بـ:

- إنشاء آلية أممية طارئة لإصدار وثائق بديلة
- إدراج هذه الانتهاكات في التقارير الدولية

خاتمة

يؤكد تحالفنا استعداده الكامل لتقديم أي معلومات أو وثائق إضافية قد تساعد في معالجة هذه القضية. ونعتبر أن التدخل العاجل ضرورة ملحة لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين السودانيين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

تحالف المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في السودان

كمبالا – يوغندا